الفصل الاول

مصر العثمانية وعصر محمد على

١ ــ العلاقات السياسية بين العثمانيين والمماليك فى الربع الأول من القرن السادس عشر •

٢ ــ النظم المالية والادارية •

٣ ــ القضاء فى مصر العثمانية •

٤ ــ التجارة •

٥ ــ علماء الأزهر ودورهم فى تاريخ مصر الحديث •

٦ ــ الحركات الانفصالية •

٧ ــ سياسة محمد على الزراعية •

٨ ــ موقف انجلترا وفرنسا والروسيا من صراع محمد على مع الدولة العثمانية •

obeikan.com

obeikan.com

تعرض هـذا الفصل للرسائل التى أجازتها الجامعات الأمريكيـة عن الحكم العثمانى فى مصر وعصر محمد علىحيث أجازت ثمانى رسائل: واحدة عن العلاقات السياسية بين دولتى العثمانيين والمماليك فى الربع الأول من القرن السادس عشر ، وخمسا عن الادارة والحكم والماليـة والقضاء والتجارة ومكانة العلماء ورجال الدين خلال الحكم العثمانى ، واحدى الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانيـة فى حركـة على بك الـكبير ورسالة عن سياسة محمـد على الزراعية أما الرسالة الثامنة فهى عن موقف انجلترا وفرنسا والروسـيا من النزاع المصرى التركى خلال عصر محمد على ، وفيما يلى نعرض لهـذه الرسـائل ونقارنهـا بمثيلاتها التى ناقشتها الجامعات المصرية •

١ ــ العلاقات السياسية بين العثمانيين والمماليك فى الربع الأول من القرن السادس عشر •

وعن العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية ودولة المماليـك فى الربع الأول من القرن السادس عشر وحتى دخول العثمانيين القاهرة فى عام ١٥١٧ قـدم البـاحث يوسف على الثقفى Yousif Ali Al Thakafi رسـالته الى جامعـة Michigan state فى عام ١٩٨١ للحصول على درجة الدكتوراه ، وكان عنوانها :

The Diplomatic Relationship between the Ottoman Empire and the Mamluk Empire in he first quarter of the Sixteenth century.

والرسالة المشابهة لهـذا الموضـوع فى الجامعـات المصرية هى ماقدمه محمد عبد المنعم الراقد الى آداب الاسكندرية فى عام ١٩٦٨

تحت اشراف الدكتور أحمد الحته ، وكانت بعنوان « الغزو العثمانى لمصر ومطلع العهد العثمانى بها » [١] .

وللمقارنة بين الرسالتين يتضح أن المدرسة التاريخية المصرية سبقت المدرسة التاريخية الأمريكية فى هذه الدراسة بأكثر من اثنى عشر عاما ، كما يتضح أن كلا من الباحثين تطرق الى نظام الحكومة والمجتمع فى كل من الدولة العثمانية والدولة المملوكية ، وقام بتحليل العلاقات السياسية بين كل من السلطانين سليم والغورى ، فأوضحا أن العلاقات بينهما كان يشوبها الكثير من الود فى كثير من الأحيان قبيل موقعة مرج دابق كما أنهما درسا وقائع المعركة وطبيعتها والمراسلات المستمرة بين السلطانين خلال الحرب .

ويختلف الباحثان فى تقييمهما للعثمانيين بعد دخولهما مصر ففى حين يرى يوسف الثقفى أن الدوافع الدينية والسياسية والاقتصادية دفعت بالعثمانيين الى ابعاد شهوة الانتقام عن أنفسهم بعد الانتصار [٢] يرى الباحث المصرى أن السلطان سليم كان شأنه شأن جميع الغزاة المخربين حيث أنه لم يستول على القاهرة الا بعد أن أحال دروبها وحواريها الى برك من الأشلاء والدم ، وأنه لم يتركها قبل أن ينتزع منها أثمن من فيها وما فيها [٣] هذا بجانب أنه عمل على محو ملامح الشخصية المصرية يضاف الى ذلك أن الباحث المصرى أشار الى نقطة هامة وهى أن الشعب المصرى داخل القاهرة حمل لواء الدفاع

---

(١) نشرت مؤسسة شباب الجامعة هذه الدراسة فى عام ١٩٧٢ تحت عنوان آخر وهو « الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى » .

(2) Dissertation Abstracts International Vol. 42 No. 2 August 1981, p. 813 A — 814 A

(٣) محمد عبد المنعم الرافد « الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى » الاسكندرية — مؤسسة شباب الجامعة ١٩٧٢ ص ٤ .

عن عاصمته ونفسه ، وشـــارك المماليك جنبا الى جنب فى القتال الرهيب دون سابق خبرة بالقتـــال ، وذلك حتى لايؤدى خضـــوع مصر للدولة العثمانية الى القضـــاء على شخصيتها المستقلة وضياع قيادتها للشعوب المجاورة لها مثل الشام والحجاز [٤] .

ومع تقديرنا لوجهة نظر كل من البـــاحثين فاننـــا نرى أن السلطان سليم كان بصـــفته فاتحا مظفرا لمصر قـــد جمع كل ثمين ونادر منهـــا ونقلها الى عاصمة بلاده مثله كمثل أى قائد منتصر وبصفته مسلما سنيا كالمماليك وغالبية شعب مصر فانه شاء بعد دخول البلاد ألا يقهر المماليك الى حد الاذلال بل ترك لهم فرصـــة تولى بعض المنـــاصب من خلال الحكم العثمانى ، وأهم هـــذه المنـــاصب كان منصب مشايخ البـــلاد وحكام الأقاليم .

٢ ــ النظم المـــالية والادارية فى مصر العثمانية :

وعن النظم المـــالية والادارية فى مصر العثمانية فقد أجازت جامعة برنستون Princeton الرسالة التى قدمها Stanfor Shaw فى عام ١٩٥٨ للحصـــول على درجة الدكتوراه وكانت بعنوان التنظيم المـــالى والادارى وتطور مصر العثمانية ١٥١٧ ــ ١٧٩٨

The Financial and Aministrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517-1798.

والرسالة المشابهة لهذا الموضـــوع فى الجامعـــات المصرية هى الرسالة التى أجازتها جامعة عين شمس فى عام للباحثـــة ليلى عبد اللطيف وكان عنوانها « الادارة فى مصر فى العصر العثمانى » [٥]

---

(٤) نفسه ص ٨ ، ٤٣٣ .

(٥) نشرت جامعة عين شمس هذه الدراسة فى عام ١٩٧٨ .

وللمقارنة بين الرسالتين يتضح أن الباحث الأمريكى شو كان رائدا فى مجال هذه الدراسة حيث سبق الباحثة المصرية بحوالى عشرين عاما ، وعن المصادر فيتضح أن معظم المادة العلمية لكل من الرسالتين أخذت من وثائق أصلية ، فقد ساعد شو اجادته للعربية والانجليزية والفرنسية على الاطلاع على الوثائق الأصلية الخاصة ببحثه فى كل من القاهرة واستنبول وانجلترا وفرنسا (٦) أما عن الباحثة المصرية فقد كانت مصادرها أيضا من أهم مصادر تاريخ مصر العثمانية وان كانت قد اعتمدت بصفة أساسية على الوثائق المحفوظة فى مصر منها أنها اعتمدت على دفاتر الالتزام وسجلات ديوان الدفتردار ، ودفاتر الجراية ودفاتر الجزية المقررة على يهود ونصارى مصر الموجودة بدار المحفوظات ، وسجلات المحاكم الشرعية الموجودة بدفترخانة الشهر العقارى ، وتقاسيط الالتزام الموجودة بدار الوثائق هذا الى جانب سجلات دفترخانة وزارة الأوقاف يضاف الى ذلك رجوع الباحثة المصرية الى العديد من المخطوطات الخاصة بفترة بحثها والتى استفادت منها فى دراستها (٧) خصوصا وان مجموعة كبيرة من المؤلفات التى كتبت فى العصر العثمانى مازالت محفوظة حتى الآن .

وعن تقسيم رسالة كل من الباحثين يتضح أن شو قسم بحثه الى خمسة أبواب تفرع منها اثنى عشر فصلا بينما قسمت رسالة ليلى عبد اللطيف الى سبعة أبواب تفرع منها ستة عشر فصلا .

وعن دراسة شو فيتضح منها أن الغرض الرئيسى من النظم العثمانية فى مصر كان الاستغلال المستمر لثروة البلاد وتحويل الجانب

---

(6) Stanford show : The Financial and Administrative Organization and Development Princeton 1962, p. 405-414.

(٧) د. ليلى عبد اللطيف : الادارة فى مصر فى العصر العثمانى . القاهرة مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٨ .

الأكبر منها الى خزينـــة الباب العـــالى ، وان ثروة مصر القومية كانت تأتى بصـــفة أساسية من زراعة الأرض وان النظم العثمانية وضـــعت أساسا بقصـــد الهيمنة والعمل على استغلال مصر ، وارسال الأموال الى الخزينة السلطانية ، والى العـــديد من المؤسسات الثقافية ذات الصبغة الدينية [٨] كما أوضح أن الحامية العثمانية فى مصر كانت تتسلط على أمور البلاد ، أما عن البـــاحثة المصرية ففى تعرضها لنظام الادارة فى مصر فى العصر العثمانى تتبعت نظام الالتزام من بدايته حتى الغـــائه على يد محمد على فى عام ١٨١٤ ، وفيه كشفت عن تفاصيل هذا النظام وفئات الملتزمين وتقسيم القرى ، والضرائب المفروضـــة على الأرض . وسيطرة أمراء المماليك على التزامات الأرض فى مصر ، كمـــا أوضحت التقسيم الادارى لمصر ، وكيفية تكوين ولاية جرجا فى العصر العثمانى ، ومرتبات الباشا والقـــاضى عسكر افنـــدى ، والدفتردار ، والأمراء والصناجق .

وعن أهم ماتوصل اليه كل من الباحثين فقد أوضح شو تزايد نفوذ مشايخ البـــلد فى القرن الثامن عشر بدرجة طغت على نفوذ الموظفين العثمانيين حتى أضحوا بمثابة الحكام الحقيقيين فى الريف المصرى [٩]

وأوضح أن الفـــلاح المصرى كان له حق الانتفـــاع بالأرض ، ولا يستطيع الملتزم طرده منها الا اذا توقف عن دفع الأموال المقررة عليـــه أو ثبتت عدم قدرته على زراعة الأرض [١٠] .

كما أوضح تدهور نظـــام الالتزام فى مصر خلال القرن الثـــامن عشر وتسلط أمراء المماليك على المراكز السياسية والعسكرية والاقتصادية فى مصر فى الفترة من ١٧١١ وحتى قـــدوم الحملة الفرنسية .

---

(8) Dissertation Abstracts International Vol. 19 July, 1958 No. 1, p. 520.

(9) Show : Op. cit., pp. 22-25.

(10) Ibid : p. 20-21.

أما عن الباحثة المصرية فقد أوضحت الآتى :

١ — ان الادارة العثمانية قامت على الخبرة والعرف ، وليس على التنظيم والاعداد الدقيق للوظائف ، خصوصا وان الوظائف كانت وراثية أبا عن جد مما جعل الادارة العثمانية تتسم بالمحافظة على القديم .

٢ — زيادة نفوذ العلماء والمشايخ زيادة مطردة خلال العصر العثمانى .

٣ — زيادة هيبة السلطان وعظمته كانت مرعية فى مصر الى أواخر العهد العثمانى بالرغم مما أصابها فى الواقع من ضعف ، وكذلك كان الحال بالنسبة للباشا ممثل السلطان فقد ظل اسمه يشار اليه فى السجلات بكل القاب التفخيم والاجلال ، وان كان قد اضطر الى تحويل معظم موارده لتغطية مصاريف الخزينة لصالح أمراء المماليك الذين سلبوه معظم سلطاته (١١) .

وعلى كل حال فبالرغم ن أن الباحث الأمريكى سبق الباحثة المصرية فى دراسته بسنوات فان الباحثة المصرية وان كانت قد أفادت من هذه الدراسة الا أنها لم تعتمد عليها ويثبت ذلك أن منهج كل من الباحثين فى معالجة الموضوع مختلف عن الآخر .

ويذكر الدكتور عزت عبد الكريم أن الباحثة المصرية كانت أعمق، وان معلوماتها عن نواحى الادارة العثمانية أدق واضبط خصوصا وان اعتمادها على الوثائق العثمانية بالقاهرة اضافت الى مصادرها مالم يتوصل اليه الباحث الأمريكى (١٢) .

---

(١١) ليلى عبد اللطيف : المرجع السابق ص ٤١٩ — ٤٢٠ .

(١٢) فى مقدمة الدكتور عزت عبد الكريم لكتاب الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ص ط .

٣ — القضاء فى مصر العثمانية :

وعن القضاء فى مصر العثمانية خلال القرن السابع عشر أجازت University of Chicago الرسالة التى قدمها الباحث المصرى جلال النحال [١٣] فى عام ١٩٧٨ للحصول على درجة الدكتوراه ، وكانت بعنوان « نظام القضاء فى مصر العثمانية فى القرن السابع عشر .

The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Seventeenth Century.

وعن الرسالة المشابهة لهذه الدراسة فى الجامعات المصرية فلا نعتقد أن هناك رسالة عن هذا الموضوع وان كان هناك بحثا للدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عن القضاء فى مصر العثمانية وعن مصادر دراسة النحال يتضح أنه رجع الى وثائق أصلية منها أرشيف الباب العالى ، والقسمة العسكرية والقسمة العربية ، والمحكمة الشرعية وغير ذلك من الوثائق كما رجع الى عدد من المخطوطات نذكر منها مخطوطتى محمد أبو السرور البكرى « الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة » و « التحفة البهية فى تملك العثمانية الدائرة المصرية » يضاف الى ذلك أنه اعتمد على بعض المصادر التى كتبت بالعربية وتدخل فى نطاق بحثه مثل كتاب الدكتور محمد أنيس « مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى » وكتاب الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن « الريف المصرى فى القرن الثامن عشر » وغير ذلك من المؤلفات [١٤] .

وفى الرسالة المقسمة الى عشرة فصول والمكونة من ١٠٩ صفحة [١٥] أوضح النحال أن السلطة القضائية فى مصر كانت أداة من خلال الحكومة

---

(١٣) يعمل حاليا محاضرا بجامعة ميرلاند الأمريكية — قسم التاريخ .

(14) Galal El Nahal : The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Seventeenth Century. Chicago 1979, pp. 100-106.

(١٥) نشرت هذه الرسالة فى عام ١٩٧٩ .

العثمانية لادارة المجتمع المصرى فى القرن السابع عشر ، ومع ذلك فقد كان لها الاستقلال عن أى فرع من فروع الادارة الحكومية كما كان قاضى القضاة يعين بفرمان سلطانى ، وان هذه السلطة نظمت كسلطة دينية لأجل رفع مقامها أمام المواطنين ، وكان قانون الحالات الجنائية تطبقه المحكمة حسب قوانين الشريعة الدينية ، ، كما أن وضعها فى القرن السابع عشر كانأفضل من وضعها فى فترة ماقبل الحكم العثمانى. وان هذه المحاكم لعبت دورا رئيسيا فى فض المنازعات وانصاف الفلاحين ضد العسف الذى تعرضوا له بواسطة جماع الضرائب [١٦] .

٤ — التجارة :

وعن تجارة مصر خلال العصر العثمانى والفترة الأولى من حكم محمد على فهناك رسالة عن التجارة بين مصر والسودان خلال القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر قدمها ترنس ولز [١٧] Terence Walz الى جامعة Boston فى عام ١٩٧٥ لنيل درجة الدكتوراه تحت عنوان « التجارة بين مصر وبلاد السودان ١٧٠٠ — ١٨٢٠ » [١٨] .

The Trade between Egypt and Bilad As Suan 1700-1820.

وعن الرسالة المشابهة التى اجازتها الجامعات المصرية حول هذا الموضوع نذكر الرسالة التى قدمها مصطفى السيوفى الى آداب القاهرة فى عام ١٩٧٢ للحصول على درجة الماجستير وكانت بعنوان « تاريخ التجارة الخارجية فى مصر ابان الحكم العثمانى ١٥١٧ — ١٧٩٨ » [١٩] .

---

(16) Dissertation Abstracts International. April 1979 Volume 39 Number 10 p. 6279-A.

(١٧) حاليا نائب رئيس مطبعة ليليان بربر للطباعة والنشر وهو يجيد اللغة العربية .

(١٨) نشر المعهد الفرنسى بالقاهرة هذه الرسالة فى عام ١٩٧٨ .

(١٩) مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ١١٧٢ .

والرسالة التي قدمها أمين مصطفى عفيفى عبد الله الى آداب القاهرة فى عام ١٩٤٦ تحت اشراف محمد شفيق غربال وكان عنوانها « تجـارة مصر فى عهد محمد على » •

وعند مقارنة رسـالة الباحث الامريكى برسـالة الباحث المصرى مصطفى السيوفى يتضح أن الرسالة الأولى اقتصرت على التجارة بين مصر والسودان بينما عالجت الرسالة الثانية تاريخ التجارة الخارجية فى العصر العثمانى سواء أكانت تجارة أوربية أو أفريقية أو عربية ، وان الباحث المصرى سبق الباحث الأمريكى فى هذه الدراسة حيث أن رسالته أجيزت فى عام ١٩٧٢ بينما أجيزت رسالة الباحث الامريكى فى عـام ١٩٧٥ •

وعن مصادر دراسة كل من الباحثين يتضح أن الباحث الامريكى اعتمد فى دراسته على وثائق مصرية وسودانية وفرنسية وانجليزية •

وعن المصادر المصرية فقد اعتمد بصفة أساسية على سجلات المحكمة الشرعية بدفترخانه مصلحة الشهر العقارى خصوصا أوراق القسـمة العسكرية والقسمة العربية والباب العالى والعلماء والتركات وتقـارير النظر ، يضاف الى ذلك رجوعه الى الوثائق الموجودة بدفترخانة وزارة الأوقاف ، خصوصا الخاصـة منها بوقف السـلطان الغـورى والأشرف بارسباى •

وعن الوثائق السودانية فقد رجع البـاحث الى دار الوثائق فى الخرطوم حيث اطلع على الوثائق الآتية :

1. Cairo Intelligence Reports (cairint) classifie under Sudan Agency, Cairo class 1-3.
2. Cairo Intelligence Reports, Sudan Agency, Cairo.

هذا بالاضافة الى المقابلات الشخصية التى أجراها مع أحفاد التجار المشهورين فى القرن التاسع عشر •

وعن الوثائق الفرنسية فقد رجع الباحث الى :

1. Archives Nationales.
2. Archives du Ministére des Affaires Etrangéres.

واطلع على العديد من الوثائق منها :

A. Correspondance Commerciale 1786-1881.
B. Mémoires et Documents' Egypte.

أما عن الوثائق البريطانية فقد رجع الى :

Public Record Office.

واطلع على الوثائق الآتية :

A. Egypt F.C. 141.
B. Cairo Consular Affairs F.O. 841.
C. Slave Trade F.O. 84.
D. Custom Records cust 511-79.

هذا بالاضافة الى أوراق يوسف Hekekyan حكيكيان الموجودة في British Museum تحت أرقام : ADD 37448-37454.

وعن مراجع البحث ومصادره الأخرى فقد استعان الباحث بعدد كبير من الكتب والمقالات العلمية التى بلغ عددها ٣٠٩ كتابا ودورية منهم ٢٤ مرجعا عربيا ، ٢٨٥ مرجعا أجنبيا(٢٠) .

وبالرغم من كل ذلك فينبغى أن نذكر أنه قد فات الباحث الامريكى الاطلاع على سجلات بالغة الأهمية لموضوع بحثه كان يمكنه عن طريقها اضافة أبعاد علمية جديدة ، وهى الموجودة فى دار الوثائق

---

(20) Terence Walz : Trade between Egypt and Bilad As-Sudan 1700-1820. Institut Français D'Archéologie Orientale Du Caire 1978, p. 255-271.

القومية بالقلعة تحت عنوان « ديوان التجارة والزراعة والمبيعات » .

أما عن الباحث المصرى فقد كانت مصادره فقيرة وضحلة لدرجة انه لم يرجع فى بحثه الى وثيقة واحدة سواء أكانت عربية أم أجنبية كما أن مصادره كانت فى معظمها غير أصلية وان كان قد اعتمد على تسعة وعشرين مرجعا عربيا واثنين وخمسين مرجعا أجنبيا .

وعن أهم ما تعرضت له كل من الدراستين فقد تعرض الباحث الامريكى الى القوافل والطرق التجارية الموصلة بين مصر وافريقيا السوداء خلال القرن الثامن عشر ، وتركيب البناء التقليدى للحركة التجارية فى ذلك الوقت مشيرا الى أن كلا من مصر والسودان تبادلا بضائع هامة لكل منهما باسعار منخفضة[٢١] وأوضح أهمية درب الأربعين كطريق تجارى قاد المصريين لكى ينشئوا مملكتهم فى دارفور بغرب السودان ، كما أشار الى أن مصر كانت أعظم المراكز للتجارة الافريقية فى ذلك الوقت ، وان عملية الاستيراد والتصدير عن طريق دارفور وسنار كانت عظيمة القيمة خصوصا وان سلطان دارفور كان قد ساعد على تيسير عملية ارسال القوافل التجارية الى مصر ، باعطائه تيسيرات للتجار بالدخول الى مملكته ومغادرتها دون صعوبات ، وأوضح أن أهم السلع الرائجة كانت تجارة العبيد هذا بالاضافة الى سن الفيل وريش النعام والصمغ وغير ذلك من السلع ، وتعرض الى تجارة بلاد التكرور ، والى أن التجار حملوا البضائع الافريقية الى القاهرة حتى غمرت الأسواق المصرية بها ، كما أن مدينة اسيوط ظلت طوال القرن الثامن عشر محطا هاما لحمولات البضائع السودانية المحملة برا عن طريق الجمال ، أو القوافل البحرية يضاف الى ذلك أنه كان فى القاهرة طوائف من التجار مختصين بالتعامل مع التجارة الواردة من السودان[٢٢] .

---

(21) Terence Valz : op. cit., p. 243.

(22) Ibid, p. 244.

وتعرض الباحث لطوائف التجار المصريين ودورهم مع التجـــار القادمين من أفريقيا والسماسرة والوسطاء وامتيازاتهم مشـــيرا الى التزامهم المالى أمام السلطات الحكومية وموضحا دور رؤسائهم البارز فى تدبير الأمور التجارية .

وأشار الباحث الى أن المحاكم المصرية سجلت براهين ومعلومات وفيرة عن هذه الطوائف ، كما أعطت لمحات عديدة عن المشروعات التجارية وموارد الثروة والمسئوليات والعلاقات الاجتماعية بين التجار ، وتطـرق الباحث أيضا لتجارة العبيد وطرق بيعهم فأوضح انه كان هناك خمس محاكم للنظر فى النزاع حول موضوعات شراء العبيد وانباعهم ، وان وثائق هذه المحاكم كانت ذات قيمة عالية لبحثه (٢٥) .

أما عن الباحث المصرى فقد تعرض لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وأثر ذلك على تجارة مصر الخارجية ، وموقف الحكم العثمانى من التجارة فى مصر ، كما أشـــار الى تجـــارة مصر مع الدول الأوربية والشرقية والافريقية وعن التجارة الافريقية فقد أوضح أن مصر اتصلت بافريقية عن طريق القوافل ، وأنه كانت هناك قافلتان الأولى تاتى من دارفور والأخرى من سنار ، وعن قافلة دارفور فقد كانت تأتى محملة بسن الفيل والتمر الهندى والجلود المختلفة والسمسم وريش النعـــام والرقيق ، وكانت تمكث عادة فى مصر بين ستة وثمانية أشهر سنويا أما عن قافلة سنار فكانت تأتى أكثر من مرة فى السنة الى مصر ، وأهم السلع التى كانت تبيعها هى ريش النعام والسنامكى والعاج .

وعن البضائع المصرية والشرقية التى كان يحملها هؤلاء التجار الأفارقة من مصر فكانت المنسوجات الحريرية والقطنية والكتانية والخيول والأسلحة والبن والسكر والأرز (٢٤) .

---

12 Part 1 Volume 35 p. 7853 A - 7854 A.

(23) Dissertation Abstracts International June 1975, Number

(٢٤) مصطفى السيوفى : تاريخ التجارة الخارجية فى مصر ابان الحكم العثمانى مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ١١٧٢ ص ١٥٨ — ١٥٩ .

ومن النتائج التى خرج بها الباحث المصرى مسئولية الدولة العثمانية عن تزايد النفوذ الاستعمارى فى الحياة الشرقية نظرا لاهمالها أمر الموارد التجارية فى المحيط الهندى مما كان له أكثر الأثر على تجارة الشرق العربى[٢٥] .

٥ ــ علماء الأزهر ودورهم فى تاريخ مصر الحديث :

وعن علماء الأزهر ومكانة رجال الدين فى مصر قدم الباحث دانيال نيل كرسيليوس[٢٦] Daniel Niel Crecelius بحثه الى جامعة برنستون Princeton فى عام ١٩٦٧ تحت عنوان « العلماء والدولة فى مصر الحديثة » .

The Ulama and th State in Modern Egypt.

وعن الرسائل المشابهة لهذا البحث فى الجامعات المصرية نجد هناك رسالتين قدمهما عبد الجواد صابر الى قسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه تحت اشراف الدكتور عبد العزيز الشناوى وكانت الأولى التى قدمها فى عام ١٩٧٠ بعنوان : « دور الأزهر فى مصر ابان الحكم العثمانى » وكانت الثانية التى قدمها فى عام ١٩٧٨ بعنوان « مجتمع علماء الأزهر فى مصر ابان الحكم العثمانى » يضاف الى ذلك أن هناك رسالة ناقشتها جامعة الاسكندرية فى عام ١٩٨٣ قدمها جميل منتصر تحت عنوان « دور علماء الأزهر فى مصر العثمانية فى النصف الثانى فى القرن الثامن عشر » .

ونظرا لأن رسالة الباحث الأزهرى عبد الجواد للدكتوراه هى الأقرب من رسالة الباحث الامريكى فسنتخذها مجالا للمقارنة .

---

(٢٥) نفسه ص ٣٧ .

(٢٦) يعمل حاليا استاذا لتاريخ الشرق الأوسط فى جامعة ولاية كاليفورنيا فى لوس انجلوس ، ويعرف اللغة العربية .

وعن المقارنة بين رسالتى الباحثين يتضح أن الباحث الامريكى مع أن له قصب السبق فى مجال هذه الدراسة لأن رسالته اجيزت فى عام ١٩٦٧ بينما الباحث المصرى أجيزت رسالته فى عام ١٩٧٨ فان الباحث المصرى اختار فترة تاريخية محددة بعينها درس فيها الأزهر وعلمائه • أما الباحث الامريكى فقد تتبع الأزهر خلال فترة طويلة بدأت بالعصر العثمانى وانتهت باحوال الأزهر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو •

وعن مصادر كل من الدراستين نذكر أن الباحث الامريكى لم يرجع الى أية وثائق عربية غير منشورة خاصة ببحثه بينما رجع الباحث المصرى الى وثائق عديدة نذكر منها أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة ، الديوان العالى ومحكمة باب الشعرية ، ومحكمة الباب العالى ، ومحكمة الحاكم بأمر الله ومحكمة طولون ، ومحكمة القسمة العسكرية ، واطلع فى دار المحفوظات العمومية على دفتر الترابيع ، كما اطلع فى دار الوثائق على محافظ خاصة بحجج وقف بعض الأمراء والسلاطين هذا بالاضافة الى أنه رجع الى العديد من المخطوطات التى لم يرجع اليها الباحث الامريكى مثل « تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق » ومثل « أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات » و« ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية » هذا بالاضافة الى « قانون نامة سليمان » •

أما عن المراجع الأخرى التى استخدمها كل من الباحثين فى دراستهما فقد تفوق الباحث المصرى فى عدد مصادره العربية حيث استعان بعدد ١٠٣ مرجعا منهم ٤٩ مخطوطا (٣٧) بينما لم يرجع الباحث الامريكى الا الى أربعين كتابا أهمها عجائب الآثار للجبرتى ، والخطط التوفيقية لعلى مبارك ، وتاريخ التعليم فى مصر للدكتور عزت عبد الكريم هذا بالاضافة الى مقابلاته لعدد من الشخصيات المصرية سواء من كان

---

(٣٧) عبد الجواد صابر : مجتمع علماء الأزهر فى مصر ابان الحكم العثمانى رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٦٩٣ — ٧١٢ .

منهم مهتما بموضوع دراسته أو كان يشغل منصبا فى الحكم خلال فترة جمعه للمادة العلمية لبحثه فى الستينات •

وعن الشخصيات ذات الصفة الدينية التى قابلها الباحث الامريكى نذكر منها الدكتور محمد البهى وزير الأوقاف فى ذلك الوقت والشيخ محمد الغزالى والشيخ عبد اللطيف دراز ، ومحمد توفيق عويضة •

وبالنسبة للشخصيات السياسية فقد قابل زكريا محيى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى[٢٨] •

وعن الكتب الأجنبة فقد رجع الباحث الامريكى الى ٥٧ كتابا[٢٩] بينما لم يرجع الباحث المصرى الى مرجع أجنبى واحد •

وعن الدوريات فقد رجع الباحث الامريكى الى العديد منها نذكر على سبيل المثال مجلة الأزهر ، ومنبر الاسلام ونور الاسلام Muslim World Middle Eastern Affairs وغيرها[٣٠] بينما لم يرجع الباحث المصرى الى دورية واحدة وعن أهم ما توصل اليه الباحثان من نتائج نذكر أن الباحث المصرى فى رسالته للدكتوراه المكونة من ٧١٥ صفحة والمقسمة الى خمسة وعشرين فصلا أوضح فيها أن المصريين وعلى رأسهم علماء الأزهر لم يستكينوا لمظالم الباشوات العثمانيين وأمراء المماليك حيث كانت هناك انتفاضات قادها علماء الأزهر لرفع المظالم عن الشعب ، كما أشار الى أن علماء الأزهر كانوا يشكلون هيئة لها ثقلها السياسى الرسمى وكلمتها المسموعة فى ديوان مصر العالى ، ولدى الهيئات السياسية والعسكرية فى مصر ، كما أنه أوضح أن الأزهر كان الجامعة الأم التى تخرج فيها جهابذة العلماء وعظماء الرجال الذين حملوا على

---

(28) Daniel Neil crecelius : The Ulama and the State in Modern Egypt unpublished ph.D. p. 453.

(29) Ibid., p. 453-460.

(30) Ibid p. 452.

عوائقهم عبء النهوض بالحياة العلمية والتعليمية داخل الأزهر وخارجه هذا بالاضافة الى انه بين أن القضاء فى مصر كان أحد الميادين التى خاضها علماء الأزهـــر ، وكانوا فيه أغلبية ساحقة وان بعضـــهم تولى رئاسته(٣١) .

هذا عن رسالة الباحث المصرى أما عن رســـالة الباحث الامريكى فهى مكونة من ٤٧١ صفحة شملت أربعة فصول وخاتمة أوضح فيها الباحث أن دراسته لم تهدف الى دراسة طبقة العلماء كأساتذة فى علوم الدين وانما تهدف الى مدى صلة هؤلاء العماء بالحـــكومات المتعاقبة فى تاريخ مصر الحديث ، ودورهم من خلال هذا المجال كمؤسسة دينية ، وأشار الى انه بالرغم من تسلط المماليك والعثمانيين على رقاب الأهالى فانهم كانوا يخشون هيبة العلماء الذين كان تأثيرهم الدينى قويا عى عامة الشعب .

ونظرا لأن العثمانيين أبقوا على الأوضاع الداخلية فى مصر كما هى عليه بعد فتحهم لها فى عام ١٥١٧ فقد شغل العلماء دور الوسيط بين الحكومة والمجتمع ، ونجحوا فى هذا الدور الى حد كبير ، وكانوا قاعدة للتوازن بين الحاكمين والمحكومين(٣٢) وأصبحوا مميزين كطبقة من الصفوة داخل المجتمع ، وكان لهم استقلالهم الذاتى عن الحكومة ، وظل هذا الأمر سائدا حتى تولى محمد على السلطة فى مصر وبرزت قوته فبطش بسطوة العلماء ، وقام بتغيير نظام الدولة الاقتصادى والسياسى ، واتجه الى تحديث البلاد رغم معارضة العلماء لذلك ، ونظرا لأن عملية التحديث م تشمل المجتمع المصرى ككل ، وانما شملت بناء قوة محمد على العسكرية وما يلزمها من تحضيرات فان معظم المصريين لم يتأثر بهذا التحديث ، وظلت المعتقدات الموروثة والخرافات والخزعبلات والاعتقاد فى الأولياء والدراويش كما هى .

---

(٣١) عبد الجواد صابر : المرجع السابق ، ص ٦٤٨ــ٦٥٠ .

(32) Daniel Crecelius : Op. cit., p. 424.

وأشار الباحث الى حدة الصراع بين التقاليد الموروثة وبين حركة التحديث التى رفضها العلماء واعتبروها بدعة يجب مقاومتها[٣٣] وقد ربط الباحث بين ما فعله محمد على مع علماء عصره بما فعله عبد الناصر مع رجال الدين خلال فترة حكمه من أجل تركيز السلطة فى يديه ، فأشار الى أن عبد الناصر استطاع ابراز تسلط الحكومة على كل بنيان المجتمع بما فى ذلك الأنظمة الدينية كما حرم العلماء من أى نفوذ يعيق سلطة حكومته، وبدأ فى حركة التحديث ولكنه لم يستطع لا هو ولا العلماء ربط هذه الحركة بالمعتقدات الدينية مباشرة ، كما أشار الباحث الى التغييرات التى أحدثها عبد الناصر فى الأزهر وتحويله الى جامعة دينية ودنيوية معا ، كما أشار الى موقفه من جماعة الاخوان المسلمين ومحاولاته تحديث العديد من المؤسسات ذات الكيان الدينى موضحا أن عصر عبد الناصر كان قد تصدى لمهة كبيرة الا وهى تحديث معتقدات المسلمين[٣٤] .

٦ ــ حركة على بك الكبير :

وعن استعمال النفوذ المملوكى تحت السيادة العثمانية وما نتج عنه من حركة انفصالية تمثلت فى حركة على بك الكبير قدم الباحث جون وليم لفنجستون John William livingston رسالته الى Princeton university فى عام ١٩٦٨ لحصول على درجة الدكتوراه وكانت بعنوان :

Ali Bey Al Kabir and the Mamluk Resuragence in ottoman Egypt 1760-1772.

وقبل ثلاث وعشرين عاما من اجازة جامعة برنستون هذه الرسالة ناقشت جامعة فؤاد الأول (القاهرة) فى عام ١٩٤٥ الرسالة التى اشرف عليها

---

(33) Ibid, p. 425.

(34) Dissertation Abstracts International The Humanities and Social Sciences Volume 28 March 1968 Number 9. p. 3599-A

شفيق غربال ، وقدمها الباحث محمد رفعت رمضان للحصول على درجة الماجستير ، وكانت بعنوان « ثورة على بك الكبير ١٧٦٨ — ١٧٧٢ »[٣٥] .

وللمقارنة بين الرسالتين يتضح أن الباحث المصرى قسم رسالته المكونة من ستة أبواب الى عدد من الفصول بينما قسم الباحث الامريكى رساته المكونة من ٣٢١ صفحة الى ستة فصول .

وعن مصادر كل من الباحثين فقد رجع كل منهما الى مصادر أصلية كما استفاد الباحث الأمريكى من دراسة الباحث المصرى الذى سبقه فى مناقشتها .

بالنسبة لمصادر الباحث الامريكى فقد رجع الى مصادر أصلية متعددة فى ارشيفات كل من القاهرة وباريس وفينيسيا ولندن ، كما رجع الى عدد من المصادر والمخطوطات التركية الحديثة .

وعن المصادر العربية والتركية المنشورة التى رجع اليها فعددها ٣١ مصدرا وكتابا منها مصادر أصلية مثل عجائب الآثار للجبرتى ولبنان فى عهد امراء الشهابين لأحمد الشهابى ، وتاريخ دولة علية عثمانية لمصدر كامل ، ومذكرات نقولا ترك ومصر عند مفرق الطرق لشفيق غربال اما عن مصادر البحث الأجنبية فكانت ٧١ كتابا بالاضافة الى بعض المقالات المنشورة فى المجلات والصحف العلمية .

وبالنسبة لمصادر الباحث المصرى فتنفرد بالرجوع الى النقوش التاريخية التى كان على بك قد أمر بنقشها على القبة الرئيسية لمسجد الامام الشافعى بالقاهرة ، وما أمر أبو الذهب بنقشه على مقبرة على بك بالقرافة الصغرى ، ويذكر الباحث المصرى أن هذه النقوش قد أفادته فى نواح كثيرة من بحثه [٣٦] .

---

(٣٥) مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٢٢٧ .
(٣٦) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، القاهرة — دار الفكر العربى ١٩٥٠ ، ص ٢٥٦ .

هذا بالاضافة الى الوثائق الرسمية وشبه الرسمية والمخطوطات الفرنسية والتركية والعربية ، ومؤلفات الرحالة الذين زاروا مصر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، يضاف الى ما تقدم رجوعه الى العديد من المؤلفات العربية والتركية والأوربية التى تعرضت لمصر العثمانية[٣٧] .

وبالنسبة لما توصل اليه الباحث الامريكى فى دراسته فقد أوضح أنه بعد انتهاء عهد السلطنة المملوكية وسقوط مصر فى يد العثمانيين لم ينته تماما الوجود المملوكى فى مصر خصوصا وان السلطان سليم الأول كان قد عين خير بك المملوكى كأول والى يحكم مصر من قبل العثمانيين ، كما أنه رغبة منه فى الحفاظ على وضع مصر الراهن ترك للمماليك الذين توسم فيهم الاخلال له العديد من المناصب الداخلية لخبرتهم الطويلة بها[٣٨] .

وقد ساعد ذلك على عودة نفوذهم تدريجيا حتى برز على بك الكبير الذى بعث الحكم المملوكى ثانية ، وأعاد لفترة قصيرة حلم اعادة السلطنة المملوكية المكونة من مصر والشام والحجاز .

وقد أرجع الباحث أهمية على بك الكبير ١٧٦٠ — ١٧٧٢ فى أنه نجح فى اخماد ثورات العربان واغارتهم على السكان كما انه استطاع السيطرة على التمرد الذى كان يحدث بين المماليك ، ونجح فى أن يجعل من مصر وحدة سياسية متحدة من أسوان الى الاسكندرية[٣٩] .

يضاف الى ذلك أنه قام بثورة على الدولة العثمانية فاستقل بمصر ، وأوقف الجزية السنوية التى كانت ترسل الى الخزانة السلطانية ، وأصدر

---

(٣٧) نفسه ص ٢٤٨ — ٢٨٤ .

(38) John livingston : Ali Bey Al Kabir and the Mamluk Resurgence in Ottoman Egypt 1760-1772 Ph.D unpublished p. 1.

(39) Dissertation Abstracts International 1969 Volume 29 Number 7, p. 2391-A.

عملة جديدة لتسهيل الحركة التجارية سك على أحد جوانبها اسمه ، وأمر بالدعاء له على المنابر فى خطبة الجمعة ، كما أنه نجح وقت قصير فى لم شعث السلطنة المملوكية من أيدى العثمانيين فاستولت قواته على الحجاز وفتح العديد من بلاد الشام لدرجة أن جيوشه وصلت الى دمشق[٤٠] .

وتطرق الباحث الى اهتمام على بك الكبير بازدياد الروابط التجارية مع أوربا ، ومن أجل ذلك عمل على جعل المنطقة الشمالية من البحر الأحمر بحيرة خاضعة له ، وفكر فى بناء ميناء جديد فى جدة لتوسيع الحركة التجارية مع الأوربيين[٤١] والحصول من ذلك على مزايا اقتصادية يمكنه عن طريقها الحصول على أموال يطور بها جيشه ويمده بأسلحة أوربية حديثة تمكنه من الاحتفاظ بانفصاله عن الدولة العثمانية ، كما أنه تحالف مع ظاهر العمر حاكم عكا ، وحاول جعل بلاد الشام حلقة تجارية مع أوربا عن طريق البحر المتوسط ، وتشجيعا للاوربيين على ذلك أبعد القيود التجارية العثمانية فى تعامله معهم ، كما أوجد استقلالا تجاريا بينه وبينهم مباشرة .

وبالنسبة لأهم ما بينه الباحث المصرى فى دراسته : كيف استفحل نفوذ على بك الكبير فى مصر على حساب الدولة العثمانية الضعيفة ، وأثر ذلك على مرافق مصر السياسية والاقتصادية وعلاقاتها الخارجية خصوصا بعد أن تطلع الى ضم الحجاز ، وشرع فى غزو بلاد الشام بالتحالف مع ظاهر العمر ، واختتم بحثه بمناقشة العوامل التى أدت الى فشل حركته وعودة مصر ترزح تحت عسف المماليك وأطماع العثمانيين حتى دخلها بونابرت .

وقد خرج الباحث المصرى بعدة نتائج منها :

١ — أن الشعب المصرى كان خلال فترة بحثه قد فقد الشعور بحقوقه ، وعانى أسوأ ضروب الفوضى والحرمان ، وزاد الطين بلة نفقات

(40) Ali Bey Al Kabir p. 189.
(41) Ibid, p. 191.

الحروب التى قام بها على بك ، وأن تشبع الشعب المصرى بفكرة الوطن الاسلامى دون أى تقدير لفكرة الوطن القومى قد حال دون نمو فكرة القومية فى مصر خلال هذه الفترة(٤٢) .

٢ — انه فى عهد على بك كانت لمصر شخصية متميزة فلأول مرة فى العصر العثمانى الأول تتصل مصر مباشرة بالسياسية الخارجية حيث عقد على بك معاهدات سياسية مع الروسيا وجمهورية البندقية كما نجح فى عقد اتفاقات جمركية مع الانجليز .

٣ — أن حركة على بك وحملاته على الحجاز والشام ثم اتصاله بروسيا لفت الأنظار الى مركز مصر الهام كحلقة تربط الدنيا القديمة ، ومحط وسط أقصر طريق بين أوربا والهند(٤٣) .

٧ — مصر محمد على :

وعن سياسة محمد على الزراعية فى مصر قدمت هيلين آن ريفلين Helen Ann Rivlin رسالتها للحصول على درجة الدكتوراة من Harvard University وكانت بعنوان سياسة محمد عى الزراعية فى مصر .

The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt.

وقد ترجمت هذه الدراسة الى العربية تحت عنوان آخر هو الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر(٤٤) .

---

(٤٢) محمد رفعت رمضان : المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

(٤٣) نفسه ، ص ٢١٦—٢١٧ .

(٤٤) ترجم هذه الدراسة كل من الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى ، ونشرتها دار المعارف فى عام ١٩٦٨ .

وعن الرسائل المشابهة لهذا الموضوع فى الجامعات المصرية نذكر الرسالة التى قدمها أحمد أحمد الحتة الى جامعة فؤاد الأول (القاهرة) فى عام ١٩٤٦ للحصول على درجة الدكتوراه تحت اشراف محمد شفيق غربال وكانت بعنوان « تطور الزراعة المصرية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر » .

ورسالة نفس الباحث التى قدمها للماجستير الى الجامعة المصرية (القاهرة) عام ١٩٣٤ تحت اشراف شفيق غربال أيضا ، وكانت بعنوان « الفلاح المصرى فى عهد محمد على »(٤٥) .

ولما كانت رسالة الباحث المصرى للدكتوراه هى الأقرب الى رسالة الباحثة الامريكية فاننا سنتخذها مجالا للمقارنة .

وعن مصادر كل من الدراستين نذكر أن الباحثة الأمريكية وان كانت قد اعتمدت على سجلات وزارة الخارجية البريطانية ومجموعة أوراق يوسف حكيكيان الموجودة فى المتحف البريطانى والى الوثائق الفرنسية فانها لم ترجع الى المادة الوثائقية المصرية أو التركية غير المنشورة . لذلك فهى تعترف أن هناك فجوات فى معلوماتها كان يمكن سدها اذا تمكنت من الرجوع الى الارشيفات المصرية والتركية(٤٦) .

أما عن مصادر الباحث المصرى فقد رجع الى الوثائق التركية والمصرية التى كانت موجودة فى قسم المحفوظات التاريخية بالديوان الملكى ، كما رجع الى دار المحفوظات العمومية حيث استفاد من دفاتر الأوامر المقيد فيها الأوامر الصادرة من الوالى الى الدواوين والأقاليم ، ودفاتر ديوان خديو تركى المقيد بها اللوائح ولأوامر هذا بالاضافة الى

---

(٤٥) المجلة التاريخية المصرية : المجلد الثالث عشر . القاهرة ١٩٦٧ ص ٤٠٥ .

(٤٦) هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ص ٨ .

دفاتر معية تركى ، ومعية عربى ، ومجلس ملكية ، ومجموع أمور ادارة اجراءات ومصلحة الحرير ، والأوامر العلية ، وتقاسيط الجفالك ، والالتزامات ، ومع ذلك فقد فاته أن يرجع الى سجلات وزارة الخارجية البريطانية ، ومجموعة أوراق حكيكيان وان كان قد رجع الى تقرير هوجسن المبعوث الامريكى الذى جاء الى مصر فى عام ١٨٣٤ رغبة فى الدخول مع محمد على فى علاقات تجارية ، كما رجع الى مكاتبات القنصل الامريكى فى مصر الى وزارة الخارجية الامريكية(٤٧) .

وعن دراسة الباحثة الامريكية فقد بدأتها بمثل مصرى ظهر فى عصر عصر محمد على وهو من لا يرضى بحكم موسى رضى بحكم فرعون

He who is not satisfied with the government of Moses, will be satisfied with he government of Pharaoh.

وعن أهم ما طرحته الباحثة الامريكية فى رسالتها المكونة من ثلاثة عشر فصلا انها قامت بوصف معالم سياسة محمد على الزراعية فأوضحت أن اقتصاد مصر فى القرن التاسع عشر كان يعتمد كلية على الزراعة ، لذلك فان مشكلة السياسة الزراعية كانت أكثر تعقيدا من تصورها حيث استوجبت تحليلا لحيازة الأرض ، والأساليب الادارية والضرائب ، وانتاج المحاصيل والتجارة والزراعة ومصادر القوى البشرية والرى .

ومن النتائج التى توصلت اليها الباحثة أن سياسة محمد على الزراعية كانت كثيرا ما كانت توجهها اعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية .

أما عن الباحث المصرى فقد أوضح بأن الزراعة فى عهد محمد على قد نالت منه عناية خاصة فبعد أن كانت مقصورة بصفة أساسية

---

(٤٧) احمد احمد الحته : مراجع تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على . انظر: المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الأول مايو واكتوبر ١٩٤٨ .

على انتاج ما يلزم لغذاء الأهلين وملبسهم أصبحت تنتج حاصلات لتصدير والاستهلاك المحلى معا ، وبعد أن كانت جامدة متأخرة أخذت تتقدم وترقى فزاد الانتاج قيمة ومقدارا .

وأشار الباحث الى جهود محمد على فى اصلاح الأراضى وتوفير المياه لزراعتها ، وعنايته بالرى واتخاذه الاجراءات اللازمة لحفظ الأراضى من الغرق فى أثناء فيضان النيل كذلك أشار الى الانقلاب الذى أحدثه محمد على فى حيازة الأراضى الزراعية ونظام الضرائب وذلك بالاستيلاء على الأطيان وتوزيعها على أفراد اسرته ، والغائه للالتزام وتوحيده لضرائب الأطيان ، واحتكاره لبعض الحاصلات الزراعية والزام الفلاحين بزراعتها ، مما قيد حرية الفلاح فى زراعة ما يشاء وادخاله حاصلات جديدة ، واهتمامه بالثروة الحيوانية وادخاله دودة القز الى مصر وتوسعه فى تربيته بغرس أشجار التوت فى البلاد(٤٨) .

٨ — موقف الدول الكبرى من النزاع المصرى التركى أبان عصر محمد على :

وعن المسألة المصرية التركية خلال عصر محمد على وموقف الدول الكبرى منها ، وأثر ذلك على العلاقات الانجليزية الفرنسية الروسية قدم الباحث Frederick stanley Rodkey. رسالته فى عام ١٩٢١ للحصول على درجة الدكتوراه من :

University of Illinois at urbana champaign.

وكانت بعنوان :

The Turco-Egyptian question in the Relations of England, France and Russia 1832-1841.

---

(٤٨) أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير . ص ٢ — ٤ .

وعن الرسالة المشابهة لهذا الموضوع فى الجامعات المصرية نذكر أن آداب القاهرة ناقشت فى عام ١٩٥٥ تحت اشراف شفيق غربال الرسالة التى قدمها أحمد فريد على لنيل درجة الماجستير تحت عنوان « توسع مصر فى الشام وأثره فى موقف الدول من المسألة المصرية فى عصر محمد على »(٤٩) .

وللمقارنة بين الرسالتين يتضح أن الباحث الامريكى سبق الباحث المصرى فى دراسته باربع وعشرين عاما ، وقد رجع الباحث المصرى الى رسالته واستفاد منها ، وان الباحث الامريكى قسم رسالته الى ستة فصول فى ٢٧٤ صفحة بينما كانت رسالة الباحث المصرى مكونة من سبعة فصول فى ٣٠٢ صفحة ، وعن مصادر كل من الباحثين يتضح أن كل منهما رجع الى مصادر أصلية لم يرجع اليها الآخر .

وعن الوثائق غير المنشورة للباحث الامريكى نذكر الوثائق الموجودة فى :

United States Department of State Archives.

والوثائق الموجودة فى كل من الارشيف النمساوى والانجليزى والفرنسى والروسى والتركى(٥٠) .

أما عن الوثائق المنشورة فقد رجع الباحث الى الأوراق والتقارير السياسية المنشورة عن الحكومتين الانجليزية والفرنسية مثل التى طبع منها فى لندن تحت عنوان :

British and Foreign state Papers 1832-1842.

والتى طبع منها فى باريس تحت عنوان :

Documents diplomatiques relatifs a la question d'orient.

---

(٤٩) مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ١١٤ .

(50) The Turco-Egyptian question p. 263.

كما رجع الباحث الى أوراق كل من البرلمانيين الانجليزى والفرنسى هذا بالاضافة لرجوعه الى ١٢٠ مرجعا بالفرنسية والانجليزية وعدد من التقارير والمقالات فى الصحف الأوربية[٥١] ورغم كل ذلك فانه لم يرجع الى مصدر عربى واحد ؛ وربما كان عذره فى ذلك أن رسالته أجيزت فى عام ١٩٢١ أى قبل أن تولد المدرسة التاريخية المصرية التى أسسها شفيق غربال فى عام ١٩٣٦ ، بل وأيضا قبل أن يكلف الملك فؤاد المرتزقة من المؤرخين الأوربيين أمثال Crabites و Douin وغيرهم بكتابة تاريخ أسرة محمد على .

أما عن مصادر الباحث المصرى فتنفرد عن رسالة الباحث الأمريكى فى انه رجع الى الوثائق المصرية نذكر منها محافظ المعية السنية وبحر برا ومع ذلك فانه لم يرجع الى كل من الارشيف الامريكى والنمساوى والروسى والتركى الذى رجع اليهم الباحث الامريكى ، كما أنه لم يرجع الى معظم المراجع الأجنبية للباحث الامريكى حيث رجع الى ٤٥ مرجعا منها بينما رجع الآخر الى ١٢٠ .

ومما يؤخذ على قائمة مصادر الباحث المصرى أنه قدم فى ترتيب رسالته المصادر الأجنبية على العربية ، وهذا لا يتفق مع تقسيم موضوعى لمصادر دراسة كتبت باللغة العربية[٥٢] .

وعن الخلاصة التى توصل اليها كل من الباحثين ، فقد أوضح الباحث الامريكى أن منطقة الشرق الأدنى كانت من الناحية الرسمية أقاليم تخص ممتلكات الامبراطورية العثمانية ، وان بعض الدول الأوربية خصوصا الروسيا التى كانت فى عداء تقليدى مع تركيا منذ أيام بطرس

---

(51) Ibid, pp. 255-262.

(٥٢) احمد فريد على : توسع مصر فى الشام وأثره فى موقف الدول من المسالة المصرية فى عصر محمد على ١٨٣١—١٨٤١ ، رسالة ماجستير غير منشورة .

الأكبر كانت تتطلع الى تقسيم هذه الممتلكات والتهام بعضها ، ومع أن البعض الآخر مثل فرنسا كان صديقا للدولة العثمانية فان ذلك لم يمنع الفرنسيين من احتلال بعض الولايات التابعة لها مثل الجزائر أو الى أن تتطلع الى بلد مثل مصر ، أو أن تقف بجانب استقلال اليونان • أما انجلترا فقد كانت ترى أهمية المحافظة على كيان الدولة العثمانية المترنح ، ومحاولة ابعاد أطماع الدول الكبرى عنها رغبة منها فى ألا تتملك دولة أوربية أجزاء من الدولة العثمانية يمكن عن طريقها اعاقة طريقها الموصل الى الهند •

ونظرا لأن محمد على صنع لنفسه استقلالا حقيقيا عن السلطان العثمانى ، وظهر كقوة حقيقية يمكنها ابتلاع السلطنة العثمانية وصانع ود كل من فرنسا وانجلترا ، فاجتذب الكثير من الخبرات الفرنسية لبناء جيشه ومصانه ، وعامل التجار الانجليز معاملة حسنة ، واكتسب ود انجلترا لدرجة أن كلا من الدولتين حاولتا ارضائه فان الروسيا عدلت من سياستها مع السلطان العثمانى عدوها التقليدى ، وأعلنت عن صداقتها له ووقوفها بجانبه ضد محمد على ، مما دفع انجلترا الى تغيير سياستها فى محاولة لوقف التغلغل الروسى وأبعاده عن البواغيز ، فاجبرت محمد على على قبول معاهدة لندن ١٨٤٠ •

وكان من نتائج هذا البحث أن التنافس بين القوى العظمى فى الشرق الأدنى كان يمكن أن يؤدى الى حرب أوربية عامة(٥٣) •

وان مسألة الصراع المصرى التركى حسمت فى عام ١٨٤١ •

أما عن الباحث المصرى فقد خلص فى رسالته الى أن المسألة الشامية كانت عاملاً هاما وجوهريا فى تسوية المسألة المصرية ، كما كانت المسألة المصرية ذاتها عاملا أساسيا فى انهاء الدور الأول للمسألة الشرقية فى

---

(53) The Turco-Egyptian question p. 10.

القرن التسع عشر فاذا كان محمد على قد اضطر الى اخلاء الشام فى سبيل الاحتفاظ بحكومة مصر الوراثية فقد جاء ذلك نتيجة لاصرار الدول على التضحية بمصالح والى مصر حيث ضيعت عليه ثمرة فتوحه ، وتوسعه كى تحقق الاتفاق فيما بينها على ايجاد حل لازمة المسألة الشرقية التى أثارها محمد على عندما دب النزاع بينه وبين السلطان كما أوضح أنه بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدول وخاصة انجلترا وفرنسا على كيفية تسوية المسألة فان ذلك لم يرجع الا لبحث كل منهما عن مصالحه الخاصة(٥٤) .

وعلى كل حال فانه نظرا لأن كلا من الباحثين قد رجع الى مصادر أصلية لم يرجع اليها الآخر فاننا اذا مزجنا كلا من البحثين فى الآخر قد نخرج ببحث متكامل عن موقف الدول الكبرى من المسألة المصرية خلال عصر محمد على .

هذا عن الرسائل المتشابهة التى تمت اجازتها فى كل من الجامعات الامريكية والمصرية ، وبقى لنا أن نذكر أنه اذا كانت المدرسة التاريخية الامريكية قد درست موضوعات متعددة حول الدولة العثمانية وعصر محمد على فان المدرسة التاريخية المصرية قد درست معظم هذه الموضوعات بل وسبقت المدرسة الامريكية فى اجازة موضوعات أخرى لم تطرقها بعد وعلى سبيل المثال نذكر :

١ — الدراسة التى قدمها محمد محمد توفيق الى جامعة فؤاد الأول (القاهرة) فى عام ١٩٤٣ للحصول على درجة الماجستير تحت اشراف شفيق غربال وكانت بعنوان « مصطلح وثائق تاريخ الحكم العثمانى فى مصر » .

---

(٥٤) أحمد فريد على : المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

٢ — الدراسة التى قدمتها سميرة فهمى الى آداب الاسكندرية فى عام ١٩٨٣ للحصول على درجة الماجستير تحت اشراف الدكتور عمر عبد العزيز وكانت بعنوان « ادارة الحاج فى مصر العثمانية ١٥١٧ — ١٧٩٨ م » .

٣ — الدراسة التى قدمها عبد الرحيم عبد الرحمن الى آداب عين شمس فى عام ١٩٧٣ للحصول على درجة الدكتوراه تحت اشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم وكانت بعنوان « الريف المصرى فى القرن الثامن عشر »[٥٥] .

٤ — الدراسة التى قدمها صلاح هريدى الى آداب الاسكندرية للحصول على درجة الدكتوراه تحت اشراف الدكتور عمر عبد العزيز وكانت بعنوان « دور الصعيد فى مصر العثمانية ١٥١٧ — ١٧٩٨ »[٥٦] .

٥ — الدراسة التى قدمتها عفاف سعد الى آداب الاسكندرية فى عام ١٩٨٣ للحصول على درجة الماجستير تحت اشراف الدكتور عمر عبد العزيز وكانت بعنوان « دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر ١٥٦٤ — ١٦٠٩ » .

٦ — الدراستين التى قدمها عراقى يوسف محمد الى آداب عين شمس للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه فى عامى ١٩٧٨ و١٩٨٤ وكانتا بعنوان :

(أ) الأوجاقات العثمانية فى مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .

(ب) الأوجاقات العثمانية فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر .

---

(٥٥) نشرت جامعة عين شمس هذه الدراسة فى عام

(٥٦) نشرت دار المعارف هذه الدراسة فى عام ١٩٨٤ .

٧ — الدراسة التى قدمتها زينب الغنام الى آداب الاسكندرية فى عام ١٩٨٣ للحصول على درجة الماجستير تحت اشراف الدكتور عمر عبد العزيز وكانت بعنوان « تجارة القاهرة فى القرن الثامن عشر » .

٨ — الدراسة التى قدمها فايق حليم جبره الى آداب القاهرة فى عام ١٩٥٣ للحصول على درجة الماجستير تحت عنوان « ضرائب الأطيان فى عصر محمد على »[٥٧] .

٩ — الدراسة التى قدمها أبو الفتوح رضوان الى الجامعة المصرية عام ١٩٣٦ للحصول على درجة الماجستير تحت اشراف شفيق غربال وكانت بعنوان « تاريخ مطبعة بولاق » .

١٠ — الدراسة التى قدمها محمد رفعت رمضان الى آداب القاهرة فى عام ١٩٥٥ للحصول على درجة الدكتوراه وكانت بعنوان « مصر والدولة العثمانية — دراسة تاريخية للعلاقات السياسية بين الطرفين ١٨٤٠ — ١٨٦٣ »[٥٨] .

١١ — الدراسة التى قدمتها ليلى عبد اللطيف الى آداب عين شمس فى عام ١٩٧١ تحت اشراف الدكتور عزت عبد الكريم وكانت بعنوان « شيخ العرب همام وحكم جرجا » .

١٢ — الدراسة التى قدمها حلمى محروس اسماعيل الى آداب الاسكندرية فى عام ١٩٦٨ تحت عنوان « حالة مصر الاجتماعية فى القرن الثامن عشر » .

١٣ — الدراسة التى قدمها محمد صلاح الدين حلمى الى آداب القاهرة فى عام ١٩٦١ للحصول على درجة الماجستير تحت اشراف الدكتور

---

(٥٧) مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ١١٦ .

(٥٨) مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ١٣٠ .

محمد أنيس ، وكانت بعنوان « حياة الاتراك الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر »(٥٩) .

١٤ — الدراسة التى قدمها حلمى محروس الى آداب القاهرة فى عام ١٩٧٧ للحصول على درجة الدكتوراه تحت اشراف الدكتور محمد أنيس وكانت بعنوان « دراسات عن الحالة الاجتماعيـــة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر »(٦٠) .

١٥ — الدراسة التى قدمها محمود عبد العال الى آداب الاسكندرية فى عام ١٩٦٨ تحت اشراف الدكتور محمد السروجى وكانت بعنـــوان « اسطول مصر الحربى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر » .

١٦ — الدراسة التى قدمها جيمس بيتر هورجن الى آداب القاهرة فى عام ١٩٦٧ للحصول على درجة الماجستير تحت اشراف الدكتور محمد أنيس ، وكانت بعنوان « البحرية المصرية فى عهد محمد على » .

١٧ — الدراسة التى قدمها صلاح هريدى الى آداب الاسكندرية فى عام ١٩٧٨ للحصول على درجة الماجستير تحت اشراف الدكتور عمر عبد العزيز وكانت بعنوان « الحرف والصناعات فى عهد محمد على » .

١٨ — الدراسة التى قدمها أحمد مصـــطفى أبو حاكمه الى آداب القاهرة فى عام ١٩٥٥ لنيل درجة الماجستير تحت اشراف الدكتور محمد فؤاد شكرى وكانت بعنوان « دراسة علاقة فلسطين بمشروعات محمـــد على وابراهيم فى الشام »(٦١) .

---

(٥٩) مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٢٣٢ .

(٦٠) مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٢٣٨٤ .

(٦١) مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ١١٠ .

وعلى كل حال فانه بالرغم من الدراسات المصرية المتعددة عن العصر العثمانى وعصر محمد على فينبغى أن ندرك بصفة عامة أن الدراسات التاريخية عن العصر العثمانى فى مصر لا تزال بحاجة الى قدر كبير من الاهتمام ، كما ينبغى أن ندرك بصفة خاصة اننا خاصمنا القرن السابع عشر ، فلم تكتب فيه دراسات أكاديمية كغيره من القرون ، واذا كان ذلك كذلك فلماذا هذا القصور ؟

الواقع انه ينبغى على من يخوض غمار القرن السابع عشر أن يكون متملكا لزمام اللغة التركية القديمة أو يعرف منها القدر الذى يتمكن به من قراءة وثائق هذه الفترة ونصوصها كما فعل عراقى يوسف فى رسالتيه عن الاوجاقات وقد يتطلب هذا وقتا وجهدا كبيرين مما جعل باحثينا يحجمون عن هذه الفترة ، وجعل هذه الفترة رغم أهميتها فقيرة فى الدراسات التاريخية الخاصة بها .